# مجلة الجامعة القاسمية

## للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد: 5، العدد: 1

ذو الحجة 1446 هـ / يونيو 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 2788-5526

*AQU Journal of Shari'a Sciences and Islamic Studies,* Vol. 5 No. 1, pp. 151-186 (June.2025)
DOI:10.52747/aqujssis.5.1.365
E-ISSN 2788-5534 / ISSN 2788-5526

# علم الحديث: ماهيته، وموضوعه، وإشكالات ترتيب مباحثه

# THE SCIENCE OF *ḤADĪTH*: ITS NATURE, SUBJECT MATTER, AND THE CHALLENGES OF STRUCTURING ITS DISCOURSES [1]

**أشرف بن عبد القادر مرادي**

*جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس،*

*الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس، مكناس، المملكة المغربية.*

**محمد بن عبد الله الأطرش**

*جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس،*

*الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس، مكناس، المملكة المغربية.*

**Ashraf Bin Abdulkader Mouradi.**
*Sidi Mohamed Ben Abdallah University, Fez;*
*Academy of Education and Training for Fez, Meknes, - Kingdom of Morocco*

**Mohammed bin Abdullah Latrach.**
*Sidi Mohamed Ben Abdallah University, Fez;*
*The Preparatory Secondary School, Regional Academy of Education and Training for Fez-Meknes, Kingdom of Morocco*

[1] Article received: August 2024; article accepted: September 2024

**الملخص:**

إن التصور السليم لعلم الحديث، متوقف على إدراك ماهيته التي تكشف عن طبيعته ومجالاته المميزة له مقارنة بغيره من العلوم. ولا تصح البداية بدراسة علم دون الوقوف على هويته، ومعرفة موقعه في نسق العلوم الشرعية. فاستتمام النظر إذن مرتكز على هذه الدعائم التي تعتبر مدخلا مهما إلى تفاصيل العلم ودقائقه، ومن جهة أخرى؛ فإن الكشف عن هوية العلم يسهم في تصور حقيقته، وموضوعه، ووظائفه، والأبواب الكبرى المشكلة لبنيته، والمتأمل يلحظ أن هذه العناصر، أو المكونات تتشكل منها الخصائص المميزة للعلم عن غيره، وهذه العناصر ليست منفصلة الصلة عن أخواتها، بل إن كل واحد منها يؤثر في الآخر، ولذلك سيلحظ القارئ أني عند الحديث عن ماهية علم الحديث مثلا، أستحضر وظائفه، وأجعلها ماثلة أمامي في تحليل ومناقشة ما أود الكشف عنه، وعند الحديث على ترتيب مباحثه داخل كتب المصطلح، أجد نفسي مضطرا إلى الوقوف على طبيعة الإشكالات التي أسهمت في ظهور العلم. فلا يمكن للطالب فهم علم الحديث بشكل صحيح إلا من خلال دراسة هذه الأسس، فإن هو أغفلها ضل السبيل، وألقي في مسالك لا توصله إلى المراد أصالة من دراسة هذا العلم، وهو تحصيل ملكة النقد الحديثية. ويهدف هذا البحث إلى تحليل علم الحديث من خلال دراسة ماهيته، ووظائفه، والأبواب الكبرى التي تشكل بنيته، مع التركيز على دور المحدثين في تنظيم مباحثه.

**Abstract:**

A proper understanding of the science of *ḥadīth* is contingent upon a clear grasp of its essential nature, its defining characteristics, domains, and the ways it is distinguished from other Islamic sciences. No meaningful study of any discipline can begin without first identifying its identity and situating it within the broader framework of the Islamic sciences. A comprehensive approach to *ḥadīth* studies, therefore, must be grounded in an awareness of its conceptual foundations, which serve as a necessary entry point into its intricate details. Understanding the identity of this science also aids in conceptualizing its purpose, scope, and the major thematic divisions that constitute its structure. These elements, far from

being isolated, are interrelated and mutually influential. Thus, in examining the essence of ḥadīth science, one must concurrently consider its functions, as they illuminate and shape the analytical approach. Likewise, when addressing the arrangement of its topics in works on *muṣṭalaḥ al-ḥadīth* (*ḥadīth* terminology), one is inevitably led to confront the historical and intellectual challenges that gave rise to its formalization. A student cannot truly comprehend this discipline without engaging with these foundational aspects. Ignoring them leads to misdirection and a failure to attain the central aim of *ḥadīth* study: the cultivation of a critical evaluative capacity in ḥadīth analysis. This study thus seeks to analyze the science of *ḥadīth* by exploring its essence, functions, and structural components, with particular attention to the role of early *ḥadīth* scholars in organizing its thematic divisions.

**الكلمات الدالة**: علم الحديث، الماهية، الموضوع، ترتيب المباحث

**Keywords**: *Ḥadīth* Science, Nature, Subject Matter, Structuring of Discourses

## المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدا عبده ورسوله. اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، واتبع طريقه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الوقوف على طبيعة الإشكالات التي أسهمت في ظهور علم الحديث؛ استنباطا، واستدلالا، وتحليلا؛ ليس ترفا بحثيا، ولا نافلة من القول؛ بل إن الغفلة عن استصحابها، مظنة للوقوع في ضبابية في النظر، وعماية في الفهم والتصور، فلا يمكن أن ندرس علوم الحديث بعيدا عن هذه الأصول المعرفية، والمنهجية، والتربوية؛ فمن خلالها يضع الطالب أول قدمه في طريق امتلاك ناصية هذا العلم، فيرجع بعد تصورها، وامتلاك زمامها، مكتسبا ملكة التصور؛ أي مستوعبا لحقيقة العلم، وموضوعه، ووظائفه، والروافد المؤثرة في استمداده، وخصائصه المميزة له عن غيره، وطبيعة ترتيب مباحثه، وعلاقته بباقي العلوم الأخرى، فالإحاطة بهذا كله، يكسبه ملكة التصور، ولا يزال مقبلا على العلم، ومعاهدا نفسه بالارتياض في الدواوين التي نصبت معامل للتدريب والممارسة، آخذا نفسه في كل ذلك بضرورة إشراف أستاذه وشيخه، مقوما اعوجاجه، ومصححا أخطاءه، حتى يصل مع طول زمن التعليم إلى منزلة ملكة التصرف؛ أي المنزلة التي يصير فيها مقتدرا على خوض غمرة البحث والتحقيق الذاتي، وتلك هي الغاية المأمولة، والهدف المنشود، وما "القصد من كل علم إلا إيجاد الملكة التي استخدم لإصلاحها"[1].

وهذه المعاني كلها، قد جمعها الآمدي (ت631هـ) في نص بديع مرصع، أحاط فيه بالذي سقنا الكلام لأجله فقال: "حق على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولا بالحد أو الرسم؛ ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه، وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له، تمييزا له عن غيره، وما هي الغاية المقصودة من تحصيله؛ حتى لا يكون سعيه عبثا، وما عنه البحث فيه من

(1)ابن عاشور. "أليس الصبح بقريب؟". (ط3، القاهرة: دار السلام، 2010م)، 157.

الأحوال التي هي مسائله لتصور طلبها، وما منه استمداده لصحة إسناده عند روم تحقيقه إليه، وأن يتصور مبادئه التي لا بد من سبق معرفتها فيه لإمكان البناء عليها"[1].

**إشكالية البحث:**

الإشكالية التي تعترض دراسة علم الحديث هي أن الطالب قد يجد صعوبة في فهم تفاصيل هذا العلم إذا لم يحيط بالمداخل التصورية الأساسية. هذه الإشكالية تؤدي إلى سوء فهم العديد من المباحث التي تتطلب معرفة أساسية بطبيعة العلم ومكوناته.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من ضرورة البدء بالمفاهيم التأسيسية لعلم الحديث قبل الخوض في التفاصيل، مما يمكّن الطالب من التمييز بين علوم الحديث والعلوم الأخرى كعلم الأصول، ويسهم في فهم القضايا المعقدة، مثل قضية زيادة الثقة.

**أهداف البحث:**

من أجل ذلك كان الهدف العام من هذا البحث تجلية حقيقة علمية مفادها: أن الطالب لا يستولي على معاقد علم الحديث وأصوله، ولا ينفذ إلى دقائقه وتفاصيله ما لم يقدم بين يدي ذلك المداخل التصورية، والمقدمات التي توضح له معالم السلوك في دروب تحصيله، فلا يطمع في الظفر بأسراره إلا من دخله من بابه، وبابه الأول تصور ماهيته، وموضوعه، ومباحثه.

هذا الهدف العام يمكن صياغته في شكل أهداف إجرائية دقيقة هي:

– التعرف على مفهوم علم الحديث من حيث الإفراد والجمع ، وموضوعه، ومداخله التصورية.

– الكشف عن أهمية ترتيب المباحث الحديثية في علم الحديث.

– بيان الاعتبارات الموجبة لاختلاف الترتيب والحلول المقترحة.

---

(1) علي بن محمد الآمدي، "الإحكام في أصول الأحكام". (ط1، بيروت: دار ابن حزم، 2008م)، 7. وشبيه به قول الجويني (ت478هـ): "حق على كل من يحاول الخوض في فن من فنون العلوم أن يحيط بالمقصود منه، وبالمواد التي منها يستمد ذلك الفن، وبحقيقته، وفنه، وحده إن أمكنت عبارة سديدة على صناعة الحد. وإن عسر؛ فعليه أن يحاول الدرك بمسلك التقسيم؛ والغرض من ذلك أن يكون الإقدام على تعلمه مع حظ من العلم الجملي بالعلم الذي يحاول الخوض فيه ". الجويني، أبو المعالي عبد الملك، "البرهان في أصول الفقه". اعتنى به: صلاح عويضة، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ)، 8:1.

**مشروعية البحث:**

وهذا الذي نوهنا بأهميته، وأكدنا على ضرورة الأخذ به، ليس تسريحا للذهن في بقعة الإمكانات الذهنية المستندة إلى الفرض والاحتمال، ولا هو بالدخيل الذي يُرَدُّ بأدنى شبهة؛ بل إن الباحث العارف بهذه المقدمات التصورية يقف لها على شواهد عند أئمة الحديث، وكيف كانوا يستحضرون خصائص الفئة المستهدفة، ويراعون مرحلة الطلب في تلقينهم للحديث النبوي وعلومه، ونذكر على سبيل التمثيل ابن الصلاح (ت634هـ)، فقد قال: "إن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن، مفصح عن أصوله وفروعه، شارح لمصطلحات أهله، ومقاصدهم، ومهماتهم؛ التي ينقص المحدث الجهل بها نقصا فاحشا، فهو إن شاء الله جدير بأن تقدم العناية به، ونسأل الله سبحانه فضله العظيم، وهو أعلم"[1].

فهذا النص واضح الدلالة على ما سيق الكلام لأجله، ومغنٍ بمنطوقه عن تكلف البحث عن القرائن المعززة لما أردت إثباته؛ لذلك بحثي في هذه العناصر يعد أمرا ضروريا، وحاجة اقتضتها طبيعة التدريس نفسه؛ لأن حصول الفهم والإفهام متوقف عليها؛ بل إن التسور عليها والغفلة عن استحضارها مظنة للجهل بحقيقته كما صرح بذلك ابن الصلاح، ثم إن قوله: "ثم إن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن"، دليل على أن التعمق فيما يلي المداخل، من المسائل الخفية، والقضايا المحررة، والوصول فيها إلى التحقيق، متوقف على الانطلاق منه والبداءة به.

لذلك قال ابن دقيق العيد (ت702هـ) في مقدمة كتابه: الاقتراح في بيان الاصطلاح: "هذه نبذ من فنون مهمة في علوم الحديث، يستعان بها على فهم مصطلحات أهله ومقاصدهم، ومراتبهم على سبيل الاختصار والإيجاز؛ لتكون كالمدخل إلى التوسع في هذا الفن إن شاء الله تعالى"[2].

(1) ابن الصلاح، "علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر، (ط32، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2017م)، 255.

(2) ابن دقيق العيد، "الاقتراح في بيان الاصطلاح". تحقيق قحطان الدوري، (ط1، عمان: دار العلوم، 2006م)، 213)214.

**منهج البحث:**

**أ- المنهج الوصفي:**

سيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي لتوثيق وتحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية لعلم الحديث من خلال مصادره الأصلية، مع التأكد من دقة نسبة الأقوال إلى أصحابها.

**ب- المنهج التحليلي:**

فهم العلاقات بين المفاهيم المختلفة في علم الحديث، وتحليل المباحث الأساسية واستنباط الدلالات والروابط بينها.

واستخدام مستويات متعددة في التحليل: الفهم، التفسير، التعليل، التركيب، والاستنباط.

**ج- المنهج النقدي:**

- تقييم الآراء المختلفة حول الإشكالات المتعلقة بترتيب المباحث في علم الحديث.
- نقد التطبيقات الحديثة للعلم والتمييز بين المدارس المختلفة.

**خطة البحث:**

هذا، وقد قاربت هذا البحث من خلال خطة تشتمل على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس مناقل البحث:

- المقدمة وفيها ذكر لموضوع البحث وأهميته، والهدف منه، ومشروعيته، والمنهج المتبع فيه، وخطته.
- المبحث الأول: تعريف علم الحديث، وموضوعه، ومداخله التصورية.
- المبحث الثاني: علم الحديث بين صيغتي الإفراد والجمع.
- المبحث الثالث: أهمية ترتيب المباحث الحديثية في علم الحديث.
- المبحث الرابع: الاعتبارات الموجبة لاختلاف الترتيب والحلول المقترحة.
- المبحث الخامس: دراسة حالة لبعض المؤلفات الحديثية.
- الخاتمة وفيها ذكر لأهم الخلاصات والنتائج التي توصلت إليها الباحث.

## المبحث الأول: تعريف علم الحديث، موضوعه، ومداخله التصورية.

إن الناظر في الكتب التي عدها أرباب هذا الشأن عمدة علوم الحديث، والمرجع لكل من جاء بعدها، لا يلحظ وقوفها عند تعريف علوم الحديث، ولا يجد بيانا لماهيتها إلا ما كان من المتأخرين؛ كابن جماعة (ت733هـ) والسيوطي (ت911هـ) والمناوي (ت1031هـ) رحمهم الله، والسبب الموجب لذلك هو وضوح مسمى هذا العلم عندهم، فلم تكن الحاجة ماسة إلى تعريفه؛ لأنهم كانوا عمليين، لا يجردون القول في مسائل فرضية، ولا يسرحون النظر في الإمكانات الذهنية التي تحتمل الوقوع من عدمه، فلما كان مسمى علوم الحديث واضحا عندهم، وليس هناك دواع إلى وضع تعريف له، انصبت اهتماماتهم على بيان ما رأوه جديرا بالبحث والنظر.

وهذا الأمر يحيلنا على خاصية من أهم الخصائص التي تميزت بها العلوم الشرعية عامة، وعلوم الحديث خاصة، وهي أنها علوم عملية، لا يخوض علماؤها غمرة التأسيس والبحث، والتأليف إلا إن وُجِدَ إشكال يستدعي ذلك، فلا وجود للعلم خارج الإشكالات، لذلك لا ينتقل العلم من مستوى الملكة إلى مستوى الصناعة إلا إذا وجدت إشكالات علمية، أو منهجية تفرض أن يفرغ العلماء جهودهم لبحثها. وقد توسعت في بحث هذا الأمر عند حديثي عن أسباب تأخر تدوين علوم الحديث.

الشاهد أن تعريف علم الحديث لم يكن أمرا مستشكلا عند أرباب الصناعة، فلما احتيج أن تتميز هويته عن غيره، تم تعريفه بما يبين موضوعه، ووظائفه، والمباحث التي تخلقت منه؛ إذ إن الأصل في تعريف العلم أن يضم هذه الأثافي الثلاث، الموضوع، الوظيفة، والمباحث الإجمالية، وهذا ما سنستخلصه من تعريف علوم الحديث.

يقول مشاري الشتري: "يمثل الحد هوية معرفية للعلم المحدود؛ إذ به ينال استقلاله، ويتمايز عن غيره من العلوم، ومن هنا كان اللائق بحد أي علم أن يحتوي على وظيفته الرئيسة، لما لذلك من أثر في فهم بنية العلم، وتخليق انطباع صالح يعين القارئ على تحقيق إدراك ملائم للعلم المقصود، فيستقيم له بذلك استثماره على الوجه الأمثل"[1].

(1) الشتري، "غمرات الأصول المهام والعلائق في علم أصول الفقه". (ط2، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2016م)، 22.

**تعريف عز الدين بن جماعة (ت767هـ)**: "علم الحديث علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه: السند والمتن، وغايته: معرفة الصحيح من غيره"[1].

**تعريف ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)**: "أولى التعاريف لعلم الحديث: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي"[2].

**تعريف السخاوي (ت902هـ)**: "علوم الحديث التي هي القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي"[3]، وفي موضع آخر قال: "معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي"[4].

تعريف المناوي (ت1031هـ): "علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وما يتعلق بذلك في معرفة اصطلاح أهله .وقيل: هو القواعد الكلية المعرفة بحال الراوي والمروي، وغايته: معرفة المقبول والمردود"[5].

**خلاصات واستنتاجات:**

هذه أهم التعاريف التي وقفتُ عليها بعد استقرائي لأزيد من عشرين مصدرا ومرجعا في علوم الحديث، وقد استغنيت عن كثير منها لكونها مطابقة لما أوردته قبل، وقد تبين أنها تعاريف متفقة على الأركان المشكلة لعلوم الحديث، فلنأتِ عليها بالتحليل والبيان.

- أولا: العلم بالقواعد.
- ثانيا: معرفة القواعد، وبعضم عبر بالقوانين.
- ثالثا: القواعد الكلية المعرفة بحال الراوي والمروي.
- رابعا: الغاية من معرفة القواعد: التوصل إلى حال الراوي والمروي، وهي التي عبر عنها بعضهم بقوله: القواعد الموصلة إلى السند والمتن كما عند ابن جماعة.

---

(1) السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النووي". تحقيق نظر الفاريابي، (ط8، الرياض: دار طيبة، 1427هـ)، 26:1.

(2) ابن حجر العسقلاني، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق ربيع المدخلي، (ط2، الجزائر: دار الميراث، 2017م)، 285:1.

(3) شمس الدين السخاوي، "التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر". (ط1، الرياض: مكتبة أضواء السلف، 1998م)، 28.

(4) شمس الدين السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، (ط4، الرياض: مكتبة المنهاج، 2016م)، 14:1.

(5) عبد الرؤوف المناوي، "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر". تحقيق المرتضى الزين أحمد، (ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999م)، 230:1.

– خامسا: صرح المناوي (ت1031هـ) بفائدة مقارنة بباقي التعاريف الأخرى، وهي القبول والرد، وهي إضافة سيقت للتوضيح والبيان، وإلا فالتعاريف الأخرى متضمنة للقبول والرد؛ لأن قولهم: معرفة حال الراوي والمروي، إنما يراد بها من حيث القبول والرد، إلا أن الإمام المناوي أضافها من باب الزيادة في البيان، وهي زيادة وظيفية في التعريف، فيكون بذلك عمل المحدث دائرا على بحث حال الراوي والمروي فيما يترتب عليه من قبول أو رد لا باعتبار آخر، وهذه الإضافة مهمة، منها نستخلص وظيفة المحدث، وهي: تمييز المقبول من المردود، ولا يبحث في السند والمتن لاستخلاص الأحكام واستنباط المعاني، أو البحث في القطع والظن والحجية، فكل هذه أمور خارجة عن دائرة اشتغال المحدث.

لذلك قال الطاهر الجزائري (ت1338هـ): "وقوله [يقصد السيوطي]: من حيث القبول والرد، احترز به عن معرفة حال الراوي والمروي من جهة أخرى؛ ككون الراوي أبيض أو أسود، أو كون المروي كلاما ظاهر الدلالة على المعنى أو خفي الدلالة عليه"[1].

– سادسا: التعاريف متفقة على أن موضوع اشتغال المحدث هو الراوي والمروي؛ أي السند والمتن، إلا أنه وقع بينها بعض التمايز في الطريق الموصل إلى موضوع اشتغاله، فبعض التعاريف تعبر بمعرفة القواعد أو العلم بالقواعد، وبعضها يجعل الراوي والمروي نفسه محل اشتغال المحدث، دون ذكر العلم بالقواعد، أو معرفة القواعد، ولا شك أن تلك الزيادة لها دلالتها؛ لأنها تحلينا على الوظيفة المنهجية لعلوم الحديث، فيكون المعنى: معرفة الطرق والمسالك والمناهج التي نتوصل بها إلى معرفة حال الراوي، من التتبع لأحواله، واستقراء مروياته، ومقارنة حفظه بأقرانه، ومعارضة المتون بغيرها إلى غير ذلك من العمليات التي تثمر قبول الحديث أو رده. والحقيقة أنه لا تعارض؛ لأن الوصول إلى معرفة حال الراوي والمروي يقتضي التزام القواعد الموصلة إلى ذلك، فتكون القواعد معيارا في الحكم على حال الراوي والمروي، كأن يقول مثلا: كل ثقة عدل فهو مقبول الحديث، إلا إذا احتفت بذلك قرائن صارفة، فتكون هذه القاعدة معيارا في الحكم على حال الراوي فلان بأنه مقبول الحديث؛ لأنه توفر فيه شرط الثقة.

(1) طاهر بن صالح الجزائري، "توجيه النظر إلى أصول أهل النظر". تحقيق: محمد البيضاني، (ط1، القاهرة: دار الإمام أحمد، 2012م)، 1:92.

وقد حاول ابن رجب (ت795هـ) جمع القواعد الكلية التي تندرج تحتها مسائل جزئية، لكنه لم يستوعب، بل لم تتجاوز بمجموعها عشرين قاعدة، كقوله: "إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظا، فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة، في الأسانيد أو في المتون"[1].

والحقيقة أن القواعد الواردة في تعريفه لا يراد بها المعنى الخاص، بل يراد بها أيضا معرفة الاصطلاحات والاستعمالات التي يكثر دورانها عند متقدمي المحدثين؛ لأن القاعدة نسق مركب من المصطلحات، فإذا كثرت القواعد تولد عنها منهج، أو مناهج تصطبغ بخصائص ذلك العلم وطبيعته المعرفية.

فالذي نخلص إليه إذن، أن علم الحديث يشتغل بالراوي والمروي، وموضوعه: السند والمتن، وغايته تمييز المقبول من المردود، وعلى هذا يكون المراد بهذا المركب الإضافي: هي جميع العلوم والمعارف التي بحثت في الحديث من حيث روايته وجمعه في الكتب، أو من حيث بيان صحيحه من ضعيفه، أو من حيث بيان رواته ونقدهم وجرحهم وتعديلهم، أو من حيث بيان غريبه أو بيان ناسخه ومنسوخه، أو مختلفه ومتعارضه، أو من حيث شرح معناه واستخراج الأحكام منه إلى غير ذلك من العلوم التي دارت في فلك الحديث الشريف، ثم تطور هذا المركب فأصبح يطلق علما لقبيا على علم الحديث[2].

فعلم الحديث؛ هو العلم بالقواعد المعرفة بأحوال الراوي والمروي، من أجل تمييز المقبول من المردود.

وهكذا نجد التعريف تضمن العناصر الرئيسة التي يتوقف عليها تصور علم الحديث، ألا وهي: التعريف، والموضوع، الوظيفة، والمباحث والأنواع التي يتشكل منها، كالأنواع المتعلقة بالراوي =السند، والمباحث المتعلقة بالمروي =المتن.

وفي ختم تحليل ومناقشة ما يتعلق بتصور علم الحديث من حيث التعريف والموضوع، أود التنبيه على بعض القضايا التي تذكر دون لفت الانتباه إليها، وأخص بالذكر في هذا السياق مسألتين اثنتين: الأولى متعلقة إشكالية الإفراد والجمع، في تسمية علوم الحديث، وإشكالية الرواية والدراية.

(1) ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي". تحقيق همام سعيد، (ط7، الرياض: مكتبة الرشد، 2015م)، 2:838.
(2) ينظر: محمد أبو شهبة، "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث". (جدة: دار المعرفة)، 5.

## المبحث الثاني: علم الحديث بين صيغتي الإفراد والجمع.

إن ضبط تسمية العلم مدخل لضبط مسائله ومباحثه، لكني أرى التعلق بدرك أوجه الفرق والميز بين التعبيرين لا ينبني عليه عمل كبير؛ لأن لكلا الوجهين اعتبارات أوجبت أن يطلق عليه تارة علم الحديث، وتارة أخرى علوم الحديث، فمن رأى تسميته بعلوم الحديث فمستنده في ذلك أن كل نوع من أنواعه قابل أن يستقل علما بذاته، فنكون وقتئذ إزاء أنواع هي علوم يصح استقلالها بنفسها، فصحت الإضافة بالجمع لهذا الاعتبار.

قال أبو بكر بن العربي (ت543هـ): "وعلوم الحديث ستون علما"[1].

وقال الحازمي (ت584هـ): "علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع [...] وكل نوع منها علم مستقل، لو أنفد الطالب فيه عمَره لما أدرك نهايته. ولكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع، لأنها أصول الحديث، ومتى جهل الطالب الأصول، تعَّذر عليه طريق الوصول"[2].

وهذا مفهوم أيضا من كلام ابن الصلاح (ت643هـ) عندما سرد الأنواع التي سيبحثها في مقدمته، قال: "وذلك آخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله"[3].

وقال بعد ذلك مباشرة: "النوع الأول من أنواع علوم الحديث"[4].

أما من رأى إطلاق صفة العلمية بصيغة الإفراد، فمستنده في ذلك أن هذا العلم وإن كانت أنواعه قابلة أن تفرد بذاتها، إلا أن بينها قدرا مشتركا متناسقا يجعلها علما واحدا؛ لأن هذه الأنواع وإن تعددت؛ فإنها دائرة كلها على السند والمتن.

أما المسألة الثانية؛ فهي مما كثر تداولها على أقلام وألسنة الباحثين في علوم الحديث، والمراد بذلك تقسيم الحديث النبوي وعلومه إلى علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية،

---

(1) أبو بكر بن العربي المعافري، "قانون التأويل". تحقيق محمد السليماني، (ط1، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1986م)، 516.

(2) ابن حجر، "النكت على ابن الصلاح"، 1:295.

(3) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، 11.

4) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، 11.

وهذا التقسيم لم ينقل عن المتقدمين من أئمة الحديث، ولا عن المعتبرين من متأخيرهم؛ بل هو تقسيم أحدثه ابن الأكفاني (ت524هـ)، ونقله عنه الحافظ السيوطي (ت911هـ)[1]، وكل من قسّم الحديث النبوي إلى هذه القسمة الثنائية كان مستنده في ذلك ابن الأكفاني؛ لأنه تقسيم محدث دخيل على المحدثين، ومما يزيد الأمر استغرابا أنهم لم يعطوا هذا التقسيم دلالته الحقيقية، فجعلوا قسم الرواية متعلقا بنقل ما أضيف إلى النبي من أقوال وأفعال، وصفات، وتقريرات، وما تعلق بالدراية متعلقا بالبحث في أحوال الراوي وطرق نقله للحديث، إلخ. وهذا ليس تقسيما دقيقا، ولا هو بالمعبر عن دلالة الاسم مطابقة، لذلك انبرى الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري (ت1413هـ) إلى تصحيح هذه القسمة، وإرجاع كل منها إلى دلالته الحقيقية، مستندا في ذلك إلى أدلة معتبرة تقوي ما ذهب إليه. فقال: "أول من عرف علم الحديث رواية ودراية على طريقة أهل المنطق، هو ابن الأكفاني فيما أعلم، ولم يكن من أهل الحديث، ولا خبرة له بالصناعة الحديثية، وإنما عرف هذا العلم، كما عرف غيره في إرشاد القاصد"[2]. ثم قال: "يطلق علم الحديث، ويراد به المعنى الشامل لعلمي الرواية والدراية [...] وقولهم علم الحديث رواية، تمييز محول عن المضاف إليه، والأصل علم رواية الحديث؛ فالحافظ الخطيب ألف كتابا في المصطلح سماه الكفاية في علم الراوية، كما ألف الحافظ ابن الجزري كتابا في المصطلح أيضا سماه: الهداية في علم الرواية، وللحافظ السخاوي شرح عليه اسمه الغاية، وللحافظ عبد الحق الإشبيلي كتاب: مختصر الكفاية في علم الرواية. أما علم الحديث دراية؛ فقد رسمه الشيخ أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة، بأنّه علم يبحث فيه عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المعنى المراد منها مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة.

فمما ذكرناه يتبين الفرق بين العلمين، فموضوع علم الحديث رواية هو الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وموضوع علم الحديث دراية هو المتن من حيث فهمه والاستنباط منه"[3].

---

(1) جلال الدين السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النووي".، 1:27.

(2) عبد الله بن الصديق الغماري، "توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية". تحقيق صفوت جوده أحمد، (ط3، القاهرة: مكتبة القاهرة، 2008م)، 21.

(3) نفس المصدر، 22)23)24.

## المبحث الثالث: أهمية ترتيب المباحث الحديثية في علم الحديث

إن ترتيب المباحث داخل العلم، ليس مجرد سرد وصفي لها، أو قراءة خارجية لا تعدو أن تكون وسيلة موصلة إلى جوهر متن الكتاب، بل إن أهميتها ممتدة إلى أبعد من ذلك؛ أي ارتباطها ببنية التفكير البشري، الذي أسس على قواعد متينة من التسلسل والتراتبية المنطقية يجد صعوبة في الفهم والاستيعاب إن هو غيبها، أو غيبت عنه، وفي هذا السياق لابد من الانفتاح على حقل معرفي في علم النفس، يفسر لنا هذا الذي نحن بصدد بحثه، ألا وهو: علم النفس المعرفي، الذي جعل حصول المعنى لموضوع التعلم متوقفا على التنظيم والترتيب والتصنيف، فمن المفاهيم الجوهرية المشكلة لجهازه المفاهيمي، مفهوم النسق الذي يدل على الغاية في التنظيم والتركيب الذي يحصل في الدماغ فيضفي مفهوم المعنى على التعلم.

كما يفيدنا علم النفس المعرفي بمعطى آخر في غاية الأهمية، له صلة بأهمية ترتيب المباحث في أقطاب كلية جامعة، وهو ديمومة التعليمات، ورسوخها في الدماغ لأكبر مدة ممكنة، ذلك أن الطالب إذا لم يرتب ما يفد عليه في أقطاب كلية، أي: البنية الكبرى، ولم ينظمها مع أخواتها، أي: البنية الصغرى حصل له تشوش يجعل ما تعلمه قابلا للزوال في كل لحظة.

تقول الدكتورة نجلاء بشور: "الدماغ في سعي دائم لتنظيم وتصنيف المفاهيم والمعلومات التي يتعرض لها لتكوين معنى لها، وذلك لكي تبقى في ذاكرته الطويلة الأمد، وإذا لم يحدث ذلك فإن المفاهيم والمعلومات تبقى في الذاكرة المباشرة القصيرة الأمد؛ أي التي تتعرض للزوال السريع. وللمعنى ثلاثة مكونات: أولها: النسق أو السياق؛ بمعنى أن يحدد المتعلم سياقا في دماغه يصنف فيه المعلومة الجديدة؛ ثانيها: أن يكون للمعلومة الجديدة علاقة أو صلة بخبرات وتجارب سابقة للمتعلم؛ ثالثها: هو وجود جانب عاطفي يشد المتعلم إلى المعلومة الجديدة، فيعطيها الأولوية إيجابا أو سلبا؛ فالدماغ يكون تراتبية سريعة من المعلومات التي يتلقاها ليشكل أنساقا؛ فتعطي هذه الأنساق إطارا للمعلومات"[1].

(1) نجلاء بشور، "دماغنا المتعلم كيف ننميه؟". مركز دراسات الوحدة العربية، (ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014م)، 15)16.

لذلك فإن ترتيب المباحث له صلة ببنية العلم، وله ارتباط وثيق كذلك بالحاجات العقلية والتربوية للمتعلمين؛ فترتيبها على شكل أبواب كلية، أي: البنية الكبرى، وداخلها تكون محاور جزئية، أي: البنية الصغرى، عملية في غاية التأثير على الدماغ، من حيث التنظيم والترتيب، الذي يجعل المتعلم في حالة توازن، كلما مرت عليه قضية من قضايا العلم، أو مسألة من مسائله استطاع أن يلحقها بسهولة ويسر ضمن المجموعة التي تنتمي إليها، وبهذا يحصل له الاطمئنان النفسي، ويبعد عنه القلق والتشويش الذي يحصل له بسبب عدم إدراكه لأوجه المناسبة بين هذه البنى أو الأنساق.

تقول د. بشور: "إن تنسيق المعلومات معناه عمليا تنظيم ومقابلة المعلومات مع أخرى موجودة من قبل في الدماغ. إن تكتيل المعلومات في كتل تجعلنا نرى كيف تتشابك المعلومات بعضها مع بعض، وهذه خاصية أساسية لعملية التعلم، وطريقة أساسية للتعامل مع كم كبير من المعلومات"[1].

فالطالب في بداية طلبه يظل ذهنه عاجزا عن استيعاب الصورة الكاملة لمختلف المكونات المؤثرة في بناء العلم وصوغه؛ لأن إدراك هذا الأمر متوقف على تدخل أداء المدرس من أجل تذليل هذه الصعوبات، وتقريب استعمالات أئمة النقد وتيسيرها. وكل هذا ينبغي أن يراعى فيه مبدأ الوظيفية والقصدية، ومراعاة خصائصه النفسية والعقلية دون إلقائه في لجج الخلافات التي تكل ذهنه، وتبدد قوته، فتزيده حيرة وتيهًا، فيكون ذلك مدعاة إلى تركه، وتوهم استحالة فهمه واستيعابه؛ لأن الطالب في بدء أمره؛ غرضه تصور المسائل، وإدراكها على حقيقتها؛ لأن عليه مدار بناء معرفة ما هو طالبه. فتشتيت قوته الذهنية في مسالك جدلية، وتناطحات فكرية في خلافات لفظية؛ عمل يجب أن يتوقى[2].

فإذا كانت طبيعة ترتيب المباحث تخضع لحاجات المتعلم، فإن هذا من التفسيرات التي توضح لنا عدم استقرار ترتيب المباحث الحديثية على نمط موحد، بل إن كل محدث يقدم ويؤخر بحسب حاجات المتعلمين، لذلك ترتيب ابن الصلاح (ت643هـ) لم يكن على الوجه الذي رتب به الحاكم أبو عبد الله (ت405هـ) أو الخطيب البغدادي (ت463هـ) كتابيهما؛ لأن كل واحد منهما انطلق من خصائص الفئة المستهدفة، هذا

(1) نجلاء بشور، "دماغنا المتعلم كيف ننميه؟"، 16.

(2) أبو الطيب مولود السريري، "تجديد علم أصول الفقه". (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005م)، 170.

طبعا دون أن نغفل الاعتبارات الموضوعية؛ أي الاعتبارات المرتبطة بطبيعة المباحث المدروسة، وقيمتها في سلم المباحث، ودرجتها في النسق المصطلحي[1]. فالبداءة بالصحيح مثلا له دلالته التي ترجع إلى قيمته داخل النسق المصطلحي لعلم الحديث؛ وهو أنه أهمهما، وعليه مدار القبول، وعنه تفرعت أنواع الصحيح الأخرى؛ كالصحيح لغيره، والحسن لذاته... إلا أن هذا يجعلنا لا نغيب في الوقت نفسه الاعتبارات التربوية؛ التي ترجع إلى طبيعة المتعلم نفسه، وهذا ليس تكلفا في التوجيه، ولا قرينة ضعيفة تسقط بأدنى اعتراض؛ بل إن المراجع لسياق تأليف بعضها يشهد لصحة ما أوردته قبل.

قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): "قلما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه، وألف مشتته، وضمَّ بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه؛ فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس، ويكسب أيضا جميل الذكر، وتخليده إلى آخر الدهر"[2].

فهذا النص قد جمع المعاني التي ذكرتها من قبل، ويؤكد أمرا في غاية الأهمية هو ارتباط التأليف والترتيب بالجانب النفسي للمتعلم، وتلك بارقة استلت من قوله: "فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس"؛ فربط ربطا عجيبا بين التصنيف والترتيب، وبين الجانب النفسي لدى المتعلم؛ فالعلاقة بينهما وطيدة، والوشائج بينهما وثيقة؛ إذ إنّ سوء ترتيب مباحث العلم، يؤدي لا محالة إلى نفور المتعلم وتضجره منه، وربما أدى به ذلك إلى تمثل يحول بينه وبين الإقبال عليه.

ولا يعترض على هذا بصنيع ابن الصلاح (ت643هـ)، الذي صرّح غير واحد ممن جاء بعده، بعدم ترتيب مباحث كتابه على الوجه المطلوب؛ لأن سياق تأليف الكتاب، شرط في معرفة العلة الموجبة لصنيعه، فلم يكن قصده ابتداء أن يؤلف كتابا يكون مرجعا للطلاب، بل إن الانطلاق من حاجات الطلبة أنفسهم، هو الذي جعله يمليه شيئا فشيئا؛

(1) ينظر: المرادي، أشرف بن عبد القادر، "أبو عمرو بن الصلاح ومنهجه في كتابه معرفة أنواع علم الحديث". (ط1، المغرب: مركز مداد للأبحاث والدراسات، 2024م)، 159)177.

(2) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق طارق بن عبد الواحد بن علي، (ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 2012م)، 468.

لأنه كان في دار الحديث الأشرفية[1] يشرح السنن الكبير للبيهقي، وكلما اعترضه طالب بإشكال في مصطلح حديثي أملاه، وهكذا إلى أن جمع أنواعا جمعت في مصنف سماه: معرفة أنواع علم الحديث[2].

يقول ابن حجر (ت852هـ): "إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيُّ الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح [...] فجمع [...] كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب"[3].

فهذا من النصوص التي تبين لنا أن المحدث ينطلق من حاجات المتعلم، فابن الصلاح (ت643هـ) يرى أن إملاء ما هو من صلب العلم، أولى من سلكها في ترتيب؛ لأنه لم يجلس لتأليف كتابه، وإلا لنظمها في ترتيب ونسق يجعلها مرتبة، وهذا الذي ذهبت إليه وجدت له شاهدا قويا عند الحافظ ابن حجر يدل بمنطوقه على صحته، حيث قال: "والجواب عن ذلك [أي: عن علة عدم ترتيبه لمباحث كتابه]: أنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطولة في هذا الحجم اللطيف، ورأى أن تحصيله وإلقاءه على طالبيه أهم من صرف العناية إلى حسن ترتيبه"[4].

---

(1) دار الحديث الأشرفية: تنسب إلى بانيها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن أيوب (ت635هـ)، افتتحت في النصف من شعبان سنة 629هـ، بعد أن استغرق بناؤها سنتين، ووقف عليها أوقافا، وأول من ولي مشيختها أبو عمرو ابن الصلاح، وهو الذي صنف كِتَابَ وقفها، وبقي فيها ثلاث عشرة سنة، ولا تزال مدرسة حتى اليوم. ينظر: سبط ابن الجوزي، "مرآة الزمان"، 319:22؛ النعيمي، "الدارس في تاريخ المدارس"، 1: 16)15؛ محمد كرد علي، "خطط الشام"، 6: 71)72.

(2) قال الشيخ أبو غدة (ت1417هـ): "كان الشيخ [يقصد ابن الصلاح] في أثناء تحديثه بكتاب السنن الكبير للبيهقي، في دار الحديث بالأشرفية، قائما بالتدريس أيضا في المدرسة الرواحية، وفي المدرسة الشامية الصغرى. وقد أملى كتابه المعروف بمقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث في خلال سماع السنن الكبرى منه، أملاه في دار الحديث الأشرفية، بدأ في إملائه في يوم الجمعة آخر المحرم من سنة 634هـ. فكأن الباعث على تأليفه قراءة السنن الكبير". عبد الفتاح أبو غدة، "الإسناد من الدين". (ط3، حلب: دار البشائر الإسلامية، 2014م)، 118)119.

(3) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، "نزهة النظر في شرح نخبة الفكر". تحقيق محمد مرابي، (ط3، دمشق: دار ابن كثير، 2017م)، 50)51. وقد نقل كلام الحافظ هذا السيوطي في "البحر الذي زخر"، 235:1؛ وفي "إتمام الدراية لقراء النِّقاية"، 47، حذو القدة بالقدة، دون أن يعزوه إليه.

(4) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي "النكت على كتاب ابن الصلاح"، 294:1.

ينضاف إلى ذلك أنَّ علماء الحديث لم يتفقوا على ترتيب معين لعرض مباحث العلم في كتبهم، فلكل مؤلِّف ترتيب يختص به؛ فدل على أن ذلك الترتيب ليس من العلم، وإلا لكان واحدا عند جميعهم. وكذا كل علم يُتوجه إلى مطالعته تجد ترتيب مباحثه متخالفا؛ ألا ترى إلى أصول الفقه – مثلا – كيف تخالف ترتيب مباحثه بين طريقة الجمهور، وبين طريقة الحنفية؛ فدل على أنها صناعة في التأليف، والعلم واحد في نفسه.

والخلاصة التي أوكد عليها في هذا السياق أنّ المعيار الذي على أساسه وضع ابن الصلاح مادة كتابه معرفة أنواع علم الحديث: معيار تعليمي تقعيدي؛ فهو كتاب تدريسي[1]؛ وأي كتاب مدرسي يخضع في ترتيب موضوعاته لمعيارين اثنين:

– الأول: المعيار المعرفي الإبستمولوجي؛ والذي يعمل على تنظيم المادة المعرفية وترتيبها وفق خلفية المنطق الداخلي للعلم نفسه.

– الثاني، وهو الأهم في العملية التعليمية: المعيار التدريسي الديداكتيكي؛ والذي يعمل على تنظيم المادة وفق سيرورات تعلمها وتمثلها من طرف الطالب[2].

وسأعرض مثالا يدلل على صحة ما قلته: فقد بدأ ابن الصلاح كتابه بذكر الأقسام الكبرى للحديث، وهي: الصحيح، والحسن، والضعيف. وعرَّف الصحيح بأنّه: "الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا"[3]. وبدأ به لدلالته التي ترجع إلى قيمته في النسق المصطلحي لعلم الحديث، وعنه تفرعت أنواع المقبول الأخرى، ثم ذكر الحديث الحسن، وأشار إلى اختلاف الناس في تعريفه، وعرض للرأي المختار عنده والذي يَفْصِلُ به الصحيح عن الحسن في

(1) بدأ ابن الصلاح في إملاء كتابه على طلبته في دار الحديث الأشرفية بدمشق، في مجالس صادف أولها يوم الجمعة السابع من شهر رمضان سنة ثلاثين وستمائة (630هـ)، وفرغ من إملائه في ثاني صفر من سنة أربع وثلاثين وستمائة (634هـ)، فيكون بذلك قد قضى ثلاث سنوات ونصف السنة تقريبات في إملاء كتابه، ثم اشتغل بتكرار تدريسه للطلبة، تسعة أعوام، من سنة 634هـ، إلى حين وفاته ρ سنة 643هـ. ينظر: مقدمة تحقيق نور الدين عتر لكتاب علوم الحديث لابن الصلاح، 17، ومقدمة تحقيق عائشة عبد الرحمن، لمقدمة ابن الصلاح، 121.

(2) ينظر: مصطفى صادقي، "منهاج تدريس الفقه". (ط1، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012م)، 307)308.

(3) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، 11)12.

درجات القبول، ثم انتقل إلى الحديث الضعيف وبين أنّه الذي لم تجتمع فيه صفات الصحيح والحسن.

فناسب بعد ذلك أن يشرح مكونات التعريف، التي يتفق أو يختلف فيها الصحيح مع كل من الحسن والضعيف، فكان أول نوع ذكره بعد الأنواع الجامعة السابقة؛ النوع الرابع في كتابه وهو: المسند، وهو الشرط الأول في تعريف الصحيح، وذكر أقوالا ثلاثة في تعريفه، تتباين فيما بينها بين الرفع والاتصال، وقدمه على ما بعده نظرا للقول الأول والأخير فيه.

فناسب أن يذكر بعد ذلك النوع الخامس: المتصل، وهو الشرط الثاني في تعريف الصحيح، ثم ناسب أن يذكر بعدهما ما ينتهي إليه السند، ماذا يسميه أهل الحديث؟ فكان النوع السادس: المرفوع، وبدأ به لالتصاقه بالنبي ﷺ. فإن قال له الطالب: فإن لم يُضَف الحديث إلى النبي ﷺ، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع السابع: الموقوف، وقدمه على غيره لشرف الصحبة، فإن قال له الطالب: فإن لم يُضف الحديث إلى الصحابي، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع الثامن: المقطوع. فإن قال له الطالب: هذا المسند، والمتصل، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، قد عرفناها، فإن لم يكن الحديث متصلا ولا مسندا، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع التاسع: المرسل، وهو الذي وقع فيه السقط في آخر السند، حتى يستطيع تمييزه عن المتصل من جهة، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع من جهة ثانية. فإن قال له الطالب: وإن وقع السقط أثناء السند، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع العاشر: المنقطع، فإن قال له الطالب: فإن كان الساقط أكثر من راو، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع الحادي عشر: المعضل. وهكذا إلى بقية الأنواع الأخرى: المدلس، والشاذ، والمنكر... إلى آخر نوع في الكتاب، والتي تخدم وتوضح الأقسام الثلاثة الجامعة الأولى التي بنى عليها كتابه، والتي هي الأصول الكبرى التي عليها مدار علم الحديث. وإلى هذا يشير قول ابن الصلاح عقب ذكره لتعريف الحديث الصحيح: "وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، وما فيه علة قادحة، وما في راويه نوع جرح. وهذه أنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى"[1].

(1) ابن الصلاح، "علوم الحديث"، 12.

ويمكننا القول إذن: إن عرض ابن الصلاح للمادة العلمية في كتابه كان عرضا تعليميا مناسبا لقدرات المتعلمين، ومرتبا ترتيبا منطقيا، وبمهارة تربوية لا تُسَهِّل عمل الأستاذ فحسب، بل تعمل أيضا على تحسين طريقته في التعليم، كما تسهل على الطلاب عملية التعلم، وتدربهم على التفكير المنظم(1). وبذلك يكون ابن الصلاح قد ذلّل ما كان صعبا، ومهّد الطريق أمام المبتدئين لاستيعاب علم مصطلح الحديث وفهمه، بعد أن كان عسير التناول، لا يدرك مراميه، ولا يستفيد من المصنفات فيه إلا المتمكنون، وأصبح كتابه بذلك مدخلا لمعرفة مبادئ هذا الفن، ومقدمة لكتب الأحاديث بما ضمنه من تعاريف مركزة للمصطلحات الحديثة التي يصادفها طالب الحديث في تلك الكتب(2).

ومن أجمع النصوص الدالة على مراعاة المحدثين لحاجات الطلاب في الترتيب، ما ذكره الإمام ابن الاثير (ت606هـ) بقوله: "لما نضدت الأحاديث في الأبواب والفصول والفروع، رأيتها كثيرة العدد، والكتاب في نفسه كبير المقدار، يحتاج الناظر فيه والطالب لحديث من أحاديثه أن يتطلب كتبه التي هي تراجمه، حتى يجد الحديث المطلوب فيها، وكان عليه في ذلك كلفة ومشقة متعبة، فخرجت أسماء الكتب المودعة في الكتاب، وجعلتها مرتبة على حروف (أ؛ ب؛ ت؛ ث) طلبا لتسهيل كلفة الطلب، وتقريبا على

(1) مرادي، أشرف بن عبد القادر، "أبو عمرو ابن الصلاح (ت643هـ) ومنهجه في كتابه معرفة أنواع علم الحديث تأليفا وتدريسا"، 183)184. يقول الدكتور مصطفى صادقي: "إن تنظيم أي مادة علمية وتهييئها لتصبح معرفة متعلمة في سياق التدريس، يخضع لمعيارين مختلفين: **الأول**: المنطق العلمي للمادة نفسها؛ أي طريقة عرض المباحث وترتيبها والتماسك بينها. ويسمى المعيار المعرفي؛ لأنه معيار يركز على الجانب المعرفي للمادة، وينظم البرنامج على أساسه. **الثاني**: حاجات المتعلم واستعداداته، وما يرجى منه بعد تعلم تلك المادة، ويسمى المعيار السيكولوجي؛ أي: النفسي؛ لأنه معيار يركز على تحليل نفسية المتعلم وإمكاناته العقلية. قد يتوافر المعيار السيكولوجي مع المعيار المعرفي المتعلق بمنطق المادة وتنظيمها لدى أهل الاختصاص، وقد يحصل – الاختلاف بينهما، فيقتضي ذلك تأليفا بينهما أو تغليبا لأحدهما في تنظيم البرنامج [...] وليس من الضرورة أن يتبع التعليم النظام والترتيب نفسه الذي اتبعه التأليف، بل يمكن الاجتهاد في التقديم والتأخير وفق الحاجات المعرفية التي تحددها الأهداف". مصطفى صادقي، "منهاج تدريس الفقه"، 307)308.

(2) ينظر: المليباري، حمزة بن عبد الله، "تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح ) دراسة نقدية". (ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1997م)، 7)8.

المريد بلوغ الأرب [...] وكذلك جميع الكتب على الوضع، ولم أقصد به إلا طلب الأسهل"[1].

## المبحث الرابع: الاعتبارات الموجبة لاختلاف الترتيب والحلول المقترحة.

### المطلب الأول: الاعتبار التراكمي.

أحسب أن هذا الاعتبار كان سببا رئيسا في عدم استقرار مباحث علم المصطلح على ترتيب موحد؛ إذ إن طبيعة العلوم في بداية نشأتها تعنى أكثر بجمع أصول ما تناثر عند المتقدمين، ليتأتى للناظر بعد ذلك سبر ما يمكن سبره، وتهذيب ما يمكن تهذيبه، وحذف أو إضافة ما يمكن حذفه أو إضافته، ولهذا قال ابن حجر (ت852هـ): "فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي"[2]، فكان غرضه الجمع؛ لأن عبارة ابن حجر توحي بأنه تتبع أقوال النقاد، واجتهادات من سبقه؛ فسطر من خلالها ما تحصل لديه من تعاريف، وهذا المعنى أكده الشيخ الطاهر الجزائري (ت1338هـ) حيث قال عن كتاب ابن الصلاح: "فإن كتابه أملاه شيئا بعد شيء، قاصدا بذلك أن يجمع في كتابه ما أمكنه جمعه من مسائل هذا الفن التي كانت مفرقة في كتب شتى"[3].

### المطلب الثاني: الاعتبار التقعيدي.

لا شكَّ أن الاعتبار السالف غير كفيل بأن يضفي صفة العلمية على علم ما؛ إذ إن هدف هذا الأخير هو الجمع من غير استيعاب؛ ولكن تقعيده وفق قواعد تكون مطردة،

---

(1) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، "جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ". تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط وآخرون، (ط3، دمشق: دار ابن كثير، 2016م)، 1: 22.

(2) ابن حجر، "نزهة النظر في شرح نخبة الفكر"، 17.

(3) طاهر بن صالح الجزائري، "توجيه النظر إلى أصول الأثر". تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط1، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1995م)، 1:364. قال الدكتور نور الدين عتر (ت1442هـ): "أكب العلماء في هذه الفترة على تصانيف السابقين التي كانت تجربة أولى في التدوين، فجمعوا ما تفرق مؤلفات الفن الواحد، واستدركوا ما فات السابقين، معتمدين في كل ذلك على نقل المعلومات عن العلماء بالسند إليهم كما فعل سابقوهم، ثم التعليق عليها والاستنباط منها". نور الدين عتر، "منهج النقد في علوم الحديث". (ط32، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2011م)، 63.

أو أغلبية بحيث يحتكم إليها عند الخلاف، ويحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف من خلالها، لا يكون إلا من خلال التقعيد، ولا ريب أن كل امرئ أمعن النظر في فن من الفنون وغرضه استيعاب جزئياته ومسائله، يشتاق إلى ما يوصله إلى ذلك بسهولة ويسر، ولا ريب أن ما يبلغه مراده ذاك هو جمع شتات تلك المسائل والجزئيات في سلك قواعد جامعة، بإدراكها تدرك أحكام كل المسائل المنطوية تحتها، وأزمة العلوم قواعدها[1].

إذن؛ فهذا الهم كان حاضرا عند المحدثين وهم يصنفون كتبهم أو يدرسون؛ فكان اعتناؤهم بالتقعيد أولى من الترتيب- هذا عند بعضهم-؛ لأن أمر هذا الأخير على حد تعبير طاهر الجزائري (ت1338هـ) سهل يقدر على القيام به من هو أدنى منهم بمراتب.

وهذا يفسر لنا ما عناه ابن حجر (ت852هـ) بقوله: "وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب"[2]؛ فابن الصلاح (ت643هـ) لم يكن قصده بالأصالة أن يشرح المصطلحات الحديثية، ولكن الإشكالات التي واجهته وهو يدرس السنن الكبير للبيهقي فرضت عليه أن يملي عليهم ما اعترضهم في فهم تلك المصطلحات، ولهذا نستطيع القول: إن تصنيفه للكتاب كان بالموازاة مع شرحه للحديث رواية، لذلك لم يكن ترتيبه على الوجه المطلوب؛ لأنه رأى تقديم الإفادة للطلاب أولى من أن يصنع لهم كتابا مرتبا وضعيا.

فلما كان الطالب في مراحل تعلمه الأولى، قاصرا عن درك تمام التصور للمصطلح، والإحاطة بالمكونات المؤثرة في تشكله، تشوف ذهنه إلى ما يعينه على إبعاد هذا القلق المعرفي، والاضطراب التصوري، ولا أعون له على درك بغيته، من أستاذ متمهر يبدد له هذه المغمضات، ويرفع عنه حجب الإشكالات، ولذلك كان "المقصود من التأليف في أنواع علوم الحديث: إرشاد طالب العلم إلى معرفة مراد الأئمة المتقدمين من الأحكام التي استعملوها على الأحاديث، أو المصطلحات التي عبروا بها في الكلام على الرواة والروايات قبولا أو ردا، ومدحا أو قدحا، وتصحيحا أو تعليلا أو نحو ذلك"[3].

---

(1) ينظر: السريري، أبو الطيب مولود، "القانون في تفسير النصوص". (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م)، 71.

(2) ابن حجر، "نزهة النظر في شرح نخبة الفكر"، 50)51.

(3) أبو الحسن مصطفى السليماني، "الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية". (ط1، الرياض: دار الكيان، 2006م)، 16.

## المطلب الثالث: الاعتبار التربوي.

لا يمكن أن نغفل الاعتبار التربوي، المتمثل أصالة في مراعاة حاجات المتعلمين؛ فيقدم ويؤخر بحسب ما يراه مناسبا للطلاب، وبحسب مستجدات ومقتضيات عصره، كما هو منهج سائر المصنفين في علوم الحديث.

يقول الدكتور المليباري: "يعد هذا الكتاب [يقصد كتاب ابن الصلاح] من أهم الكتب في علوم الحديث، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لأنه جاء تتويجا لكل الجهود التي سبقته، كما جاء تجديدا لحيويتها ونضارتها، نظرا لأسلوبه المبتكر في تناول مباحث ومبادئ هذا العلم وفق مقتضيات عصره، حيث نجده جمع المصطلحات الحديثية التي كانت متداولة بين المحدثين النقاد، ووضع لها تعاريف محددة.

وبهذا العمل يكون ابن الصلاح (ت643هـ) قد ذلّل ما كان صعبا، ومهّد الطريق أمام المبتدئين لاستيعاب علم مصطلح الحديث وفهمه، بعد أن كان عسير التناول، لا يدرك مراميه، ولا يستفيد من المصنفات فيه إلا المتمكنون، وأصبح كتابه بذلك مدخلا لمعرفة مبادئ هذا الفن، ومقدمة لكتب الأحاديث بما ضمنه من تعاريف مركزة للمصطلحات الحديثة التي يصادفها طالب الحديث في تلك الكتب"[1].

فعلماء الحديث كانوا على وعي كبير بأهمية الترتيب في تقريب العلم، وتيسير الوصول إلى المطلوب بسهولة. يقول الهيثمي (ت807هـ) عن كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: "وقد رتبته على كتب أذكرها لكي يسهل الكشف عنه"[2].

وقال السخاوي (ت902هـ) في نوع الغريب، والعزيز، والمشهور: "ورتبت بالترقي مع تقديم ابن الصلاح آخرها في نوع مستقل، ثم إردافه بالآخرين في آخر. وكان الأنسب تقديمها إلى الأنواع السابقة، وضم الغريب إلى الأفراد"[3].

---

(1) المليباري، "تصحيح الحديث عند ابن الصلاح"، 8.

(2) نور الدين الهيثمي، "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". تحقيق حسام الدين القدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي، 1994م)، 8:1.

(3) السخاوي، شمس الدين عبد الرحمن بن محمد، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، 381:3.

وقال ابن حجر (ت852هـ): "ثم صنف الأئمة في ذلك تصانيف قصدوا بها ترتيب الأحاديث، وتسهيلها على من يروم كيفية مخارجها"[1].

وقد ذكر إسماعيل بن محمد الطليحي الأصبهاني قوام السنة (ت535هـ) بهذا الاعتبار في مقدمة كتابه الترغيب والترهيب: "إنكم معشر طلبة العلم- أحسن الله توفيقكم- أكثرتم مسألتكم إياي أن أجمع لكم كتاباً، يشتمل على الترغيب في الأعمال الصالحة، والأقوال الحسنة والنيات الخالصة، وعلى الترهيب من الأعمال السيئة، والأقوال القبيحة، والنيات الفاسدة، ويتضمن ما ورد في ذلك من الثواب والعقاب.

وذكرتم أن الكتب المصنفة في هذا الباب مطولة بكثرة الأسانيد والتكرار، أو مختصرة غاية الاختصار، لا يظفر طالب العلم منها بالمراد ولا يشفي بها غليل الفؤاد. فترددت في ذلك زمانا، ليتقرر لي ترتيب أبواب الكتاب، ثم وقع الاختيار على أن أجمعه على حروف؛ ليسهل على الطالب الاهتداء إليه"[2].

فهذا النص وإن لم يكن مختصا بعلوم الحديث فإن القصد من إيراده أن أبين الاعتبار التربوي في التصنيف المتمثل في مراعاة حاجات الطلبة إلى ترتيب يسهل عليهم الوصول إلى مسائل العلم وقضاياه. وما أبلغ قوله: "فترددت في ذلك زمانا؛ ليتقرر لي ترتيب أبواب الكتاب". دليل مشعر على خطورة الترتيب وأهميته في آن، وأن أخذه بعين الاعتبار شرط وجوب وصحة في التصنيف.

وممن أعاد ترتيب الكتاب بما يتناسب مع خصائصه بدر الدين بن جماعة (ت733هـ) الذي أفصح عن قصده من اختصار كتاب ابن الصلاح (ت643هـ) قائلا: "منذ تكرر سماعي له، وبحثي وعكوفي على فوائده وحثي، لم أزل حريصا على تلخيص ألفاظه لنفسي، وتخليص خلاصة محصوله لتقريب مراجعتي له ودرسي، وترتيبه على ما هو أسهل عندي وأولى، وأخلى من الاعتراض عليه"[3].

---

(1) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة". تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، (ط1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، 1994م)، 185:1.

(2) قوام السنة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد الطليحي، "الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة". (ط 2، الرياض: دار الراية، 1419هـ)، 56:1.

(3) بدر الدين بن جماعة، "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي". تحقيق: محي الدين رمضان، (ط2، دمشق: دار الفكر، 1986)، 26.

وقال ابن أبي حاتم (ت327هـ) في مطلع كتابه الجرح والتعديل: "وخرجنا الأسامي كلها على حروف المعجم، وتأليفها وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على المعجم أيضا في أسماء آبائهم؛ ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها، ويتجه لموضع الحاجة إليها إن شاء الله تعالى"[1].

## المبحث الخامس: دراسة حالة لبعض المؤلفات الحديثية.

إن تصور العلم يتوقف على جملة من المداخل المهمة، ولا شك أن معرفة الهيكل النسقي للعلم، من خلال معرفة أبوابه الكبرى، وما يدخل ضمنها من بنية صغرى، مع درك العلاقة الجامعة بين مختلف البنى من أهم المسالك المعينة على درك هذه المقاصد؛ إذ إنه من الحجب الصادة عن تصور العلم، الجهل بمباحثه، والحيدة عن البحث في العلاقات الرابطة لكل مبحث بآخر. فقد تجد من يقضي سنوات في طلب علم ولا يعرف أبوابه، ومباحثه، ولا يدرك النسق الجامع بينها.

وإن ترتيب المباحث تراعى فيه طبيعة العلم أولا، فخصائص كل علم تفرض نوعا من الترتيب يعبر عن طبيعته، لذلك يختلف ترتيب المباحث الحديثية عن ترتيب المباحث الأصولية...إلخ، أما الاختلاف الذي نجده داخل العلم الواحد؛ فمن بين اعتباراته، مراعاة احتياجات الطلبة، ولذلك يخطئ البعض عندما يعكف على تدريس كتاب من كتب علوم الحديث ملتزما في ذلك كله الترتيب الذي سار عليه المؤلف، فيقع في إشكال كبير ألا وهو انقضاء زمن التعليم، أي: الحصص النمطية المبرمجة لتدريس كل مادة، وقد لا يصل في كثير من الأحيان إلى مباحث تعد من صلب العلم، بينما استغرق ساعات في الشرح، والبيان، والتمثيل لأنواع تعد من محسنات السند أو المتن.

فهب معي أن مدرسا اختار معرفة علوم الحديث للحاكم (ت405هـ) مرجعا للتدريس، فلن يصل إلى مبحث الشاذ، الذي جعله في المرتبة الثامنة والعشرين إلا بعد مضي وقت طويل على شرح ما يدركه الطالب في زمن يسير؛ كمعرفة العالي والنازل الذي جعله الإمام الحاكم أول أنواع علوم الحديث، ولا شكّ أن الشاذ من المباحث المهمة التي حقها أن تقدم لا أن تؤخر؛ نعم إذا كان الكتاب مراعيا للفئة المستهدفة، فلا بأس أن

(1) عبد الرحمن بن أبي حاتم، "الجرح والتعديل". (ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1952م)، 38:2.

يعتمد مرجعا في التدريس. ومخالفة المؤلف في ترتيبه لا يعد أمرا مستقبحا، بل إذا كان الطلبة لا يستوعبون العلم، ولا يدركون أوجه النسق فيه إلا من خلال إعادة ترتيب مباحثه، فالقيام بذلك من موجبات صناعة التدريس.

لقد عدَّ ابن عاشور (ت1393هـ) العكوف على ما تركه الأسلاف بلا موجب علمي ولا تربوي من الغوائل التي أصيب بها التعليم الشرعي في مقتل، حيث لا ينبغي أن نترك الأساتذة وشأنهم في اختيار التآليف للتدريس، ولا أن نقف تماما عندما وجدنا من الكتب السابقة؛ بل يجب الاختيار في ذلك، وإنشاء ما نحتاجه على أسلوبنا المطلوب؛ بمعنى أن يكون بعضها ابتدائيا لثانٍ يتلوه ثالث حتى تبلغ التعليم الأعلى[1].

فهذا النص حقيق بالاعتبار، وواجب على أرباب هذا الشأن أن يبذلوا الجهود في إعادة صياغة مباحث هذا العلم بما يسهل معه تصوره، والوصول فيه إلى المطلوب بسهولة ويسر، وذلك هو المقصود من التصنيف.

قال الكاساني (ت587هـ): "الغرض الأصلي، والمقصود الكلي من التصنيف في كل فن من فنون العلم؛ هو تيسير سبيل الوصول إلى المطلوب على الطالبين، وتقريبه إلى أفهام المقتبسين. ولا يلتئم هذا المراد إلا بترتيب تقتضيه الصناعة، وتوجبه الحكمة، وهو التصفح عن أقسام المسائل، وفصولها، وتخريجها على قواعدها، وأصولها ليكون أسرع فهما، وأسهل ضبطا، وأيسر حفظا فتكثر الفائدة، وتتوفر العائدة"[2].

لقد استشعر بعض المشتغلين بعلوم الحديث أهمية إعادة ترتيب مباحث هذا العلم بما يوافق حاجات طلاب هذا العصر، فأعادوا تصنيفها على شكل محاور كبرى تندرج تحتها أنواع كثيرة، حتى يسهل على الطالب استحضار ما يندرج ضمن مباحث السند، وما يندرج تحت مباحث المتن، وما يندرج تحت المشترك بينهما، وما يندرج ضمن مباحث الرواة...إلخ، وقد سبق إلى ذلك الغزالي رحمه الله (ت505هـ) في أصول الفقه- مثلا - إذ قسم كتابه المستصفى إلى قطب الأدلة، وقطب الأحكام، وقطب دلالات الأدلة، وقطب الاجتهاد والتعارض والترجيح. ولا يستريب ذو النظر والتحصيل أن هذا المسلك

(1) ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، "أليس الصبح بقريب؟"، 152.

(2) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع". (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م)، 2:1.

من الوسائل النافعة في الطلب والتحصيل، فالطالب ينصرف ذهنه إلى إدراك الأبواب الكبرى، حتى إذا ارتسمت في ذهنه، سهل أن يضم إليها ما هو من جنسها، فيسهل عليه التصور أولا، ويتيسر له معرفة الأنواع المتعلقة بكل باب.

ولأهمية هذا الأمر سأعرض كتابين معاصرين استشعرا أهمية ما نحن بصدد تحليله وبيانه، فأما الأول؛ فكتاب: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر (ت1442هـ)، الذي يعد من الدراسات الحديثية الجادة، التي استشعرت أهمية إعادة صياغة المباحث الحديثية وفق منهج يراعي المنهج النسقي الكلي، الذي يأخذ الأنواع الحديثية بعضها ببعض، ويعيد ترتيبها على وجه ينقلها من التجزيء إلى التكامل، ومن عدم الترتيب إلى الترتيب، حتى تظهر في صورة نسقية متكاملة يستطيع الطالب من خلالها تصور الأنواع الحديثية، واستيعاب أركان هذا العلم دون خلل في التصور، ولا غبش في الاستيعاب.

قال عن كتابه: "إنه كتاب ينقل مسائل هذا العلم من التفرق إلى التكامل، ويأخذ بالقارئ من الجزئيات المبعثرة إلى النظرية الكاملة المتناسقة التي تتآلف فيها أنواع علوم الحديث كافة، لتبدو في مجموعها منطلقة بتسديد وإحكام نحو الغاية المنشودة"[1].

الباب الأول: في التعريف العام بمصطلح الحديث الباب الثاني في علوم رواة الحديث.

الباب الثالث: في علوم رواية الحديث: تحمله وأداؤه وكتابه، وآداب ذلك، ومصطلحات كتاب الحديث.

الباب الرابع: في علوم الحديث من حيث القبول والرد.

الباب الخامس: في علوم المتن.

الباب السادس: في علوم السند.

الباب السابع: في علوم الحديث المشتركة بين السند والمتن.

خاتمة: مناقشات ونتائج عامة.

فهذا توصيف إجمالي لأبواب الكتاب، وقد حاول الدكتور عتر نظمها في نسق كلي، تظهر فيه أوجه المناسبة بين أبوابه وفصوله ومباحثه.

(1) نور الدين عتر، "منهج النقد في علوم الحديث"، 15.

وأما الكتاب الثاني؛ فـ"تحرير علوم الحديث"، فقد استشعر مؤلفه الدكتور عبد الله الجديع ما آلت إليه علوم الحديث في هذا الزَّمان، إذ صارت تدرس علوما نظريّة، لا تستعمل في الواقع، من أجل ذلك بادر إلى محاولة ترميمها وتحريرها، "لا اكتفاء بتقريب مصطلحاتها، بل بصياغتها بأتمّ صيغة ممكنة، مؤصّلة من منهج أهلها"[1]. وقد كان منهجه في ذلك الاستيعاب لأبواب العلم، بأسلوب عصْرانيّ العرض يقرب العلم وييسره على الطُّلاب، دون إخلال بشيء من مراد أهله.

فبيّن إذن من هذه الشواهد، أن علوم الحديث في هذا العصر، عرفت منحى مغايرا من حيث مقاصد التأليف عما كانت عليه من قبل، وهو مقصد التقريب والتيسير، وهو مقصد تربوي بالأصالة، أخذ علماء الحديث على عاتقهم مهمة الانبراء له، وتوظيف كل ما يرونه معينا على تحققه وحصوله، من ذكر الأمثلة، وتنويع أساليب التعريف، وعدم الجنوح إلى إخضاع المصطلحات الحديثية إلى تضييقات القوالب المنطقية، واكتفائهم بأي صورة يحصل معها تمييز المصطلح عن غيره، مع النأي عن الإغراق في الخلافات التي تعكر صفو تمام التصور، وكمال الفهم والاستيعاب، إذ المقصود تحقق الفهم.

## الخاتمة

في ختام هذا البحث فإن الخلاصة التي أؤكد عليها، أن العلماء قديما وحديثا، كانوا ينطلقون في التأليف والتدريس من طبيعة العلم أولا، ثم من حاجات المتعلمين ثانيا، ولذلك يستطيع المدرس في هذا العصر أن يؤلف كتابا جامعا يوافق حاجات الطلاب، ويراعي فيه سهولة العبارة، وجدة الترتيب، وتنوع الأمثلة، وغير ذلك مما يقرب العلم؛ فكلما مرت على الطالب قضية من قضايا العلم، أو مسألة من مسائله؛ استطاع أن يلحقها بسهولة ويسر ضمن المجموعة التي تنتمي إليها، وبهذا يحصل له الاطمئنان النفسي، ويبعد عنه القلق والتشويش الذي يحصل له بسبب عدم إدراكه لأوجه المناسبة بين هذه البنى أو الأنساق.

**نتائج البحث:**

(1) الجديع، عبد الله بن يوسف، "تحرير علوم الحديث". (ط1، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م)، 1:10.

أ- إن العلم - أيا كان - لا تتحدد هويته إلا من خلال تعريفه، فبه يتميز عن غيره، ومن خلاله تتحدد وظائفه ومباحثه.

ب- إن القصد من بحث مفهوم علوم الحديث وموضوعه، هو الكشف عن هوية العلم وأطره المعرفية.

ج- إن البدء بجمع تعاريف علوم الحديث، ومعرفة ما قيل فيها، سبيل من السبل التي تعين على تصور مباحثه الكبرى.

د- إن ترتيب مباحث العلم على شكل أبواب كلية (=بنية كبرى)، وداخلها محاور جزئية (=بنية صغرى)، عملية لها تأثير إيجابي على الدماغ، من حيث التنظيم والترتيب، الذي يجعل المتعلم في حالة توازن.

هـ- إن طبيعة ترتيب مباحث علوم الحديث داخل كتب المصطلح يخضع لطبيعة العلم ومنطقه الداخلي أولا، ويخضع ثانيا إلى الحاجات النفسية والعقلية للطلبة، وإلى الأهداف التعليمية.

**توصيات البحث:**

وتأسيسا على كل ما سبق إيراده فإن الباحث يوصي بالآتي:

أ- تشجيع الطلبة على البحث في أصول علم التدريس في التراث التربوي الحديثي؛ لأنه غني جدا بالنصوص التي تدل على السبق الزمني لعلمائنا في التأصيل للكثير مما هو متداول في علم التدريس، لأن تقديم نظرية تربوية واضحة المعالم والأسس، لن يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود، وتراكم معرفي على مستوى البحوث المنجزة في هذا الموضوع.

ب- ضرورة إنجاز بحوث ميدانية، ترصد واقع تدريس علوم الحديث بمختلف الجامعات والمعاهد الشرعية؛ لأن ذلك يعد أمرا مهما في الوقوف على مكامن الداء، وعلى مواطن القوة في تدريس هذه العلوم.

ج- وضع دليل عملي ينطلق من نتائج الدراسات المؤصلة للأصول المعرفية والمنهجية والتربوية لعلوم الحديث، ويضيف عليها نتائج الدراسات الميدانية، تيسيرا للعاملين في هذا المجال، مع الاستفادة من تجارب الأساتذة المشتغلين بتدريس علوم الحديث، والإفادة منهم في وضع مرتكزاته، وإرساء أصوله. وهذا الدليل يكون شاملا للتدريس، من حيث

الأهداف، والمحتوى، والطرق، وللتقويم أيضا، من خلال إعداد إطار مرجعي يتضمن الضوابط العملية للممارسة التقويمية.

## المصادر والمراجع


ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، "جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ". تحقيق عبد القادر الأرنؤوط وآخرون، (ط3، دمشق: دار ابن كثير، 2016م).

الأطرش، محمد بن عبد الله، "المسالك التربوية والمعرفية وأثرها في تحصيل الملكة الحديثية". (ط1، المغرب: مركز مداد للأبحاث والدراسات، 2024م).

الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد، "الإحكام في أصول الأحكام". (ط1، بيروت: دار ابن حزم، 2008م).

الجزائري، طاهر بن صالح، "توجيه النظر إلى أصول أهل النظر". تحقيق محمد البيضاني، (ط1، القاهرة: دار الإمام أحمد، 2012م).

ابن جماعة، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم، "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي". تحقيق محي الدين رمضان، (ط2، دمشق: دار الفكر، 1986).

الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، "البرهان في أصول الفقه". اعتنى به صلاح عويضة، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ).

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي، "الجرح والتعديل". (ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1952م).

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة". تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة، (ط1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، 1994م).

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق ربيع المدخلي، (ط2، الجزائر: دار الميراث، 2017م).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، "نزهة النظر في شرح نخبة الفكر". تحقيق محمد مرابي، (ط3، دمشق: دار ابن كثير، 2017م).

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق طارق بن عبد الواحد بن علي، (ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 2012م).

ابن دقيق العيد، أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي، "الاقتراح في بيان الاصطلاح". تحقيق قحطان الدوري، (ط1، عمان: دار العلوم، 2006م).

ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي". تحقيق همام سعيد، (ط7، الرياض: مكتبة الرشد، 2015م).

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، "التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر". (ط1، الرياض: مكتبة أضواء السلف، 1998م).

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، (ط4، الرياض: مكتبة المنهاج، 2016م).

السريري، أبو الطيب مولود، "القانون في تفسير النصوص". (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006م).

السريري، أبو الطيب مولود، "تجديد علم أصول الفقه". (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005م).

السليماني، أبو الحسن مصطفى، "الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية". (ط1، الرياض: دار الكيان، 2006م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "تدريب الراوي في شرح تقريب النووي". تحقيق نظر الفاريابي، (ط8، الرياض: دار طيبة، 1427هـ).

الشتري، مشاري بن سعد، "غمرات الأصول المهام والعلائق في علم أصول الفقه". (ط2، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2016م).

أبو شهبة، محمد بن محمد، "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث". (جدة: دار المعرفة).

صادقي، مصطفى، "منهاج تدريس الفقه". (ط1، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012م).

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، "علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر، (ط32، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2017م).

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، "أليس الصبح بقريب؟". (ط3، القاهرة: دار السلام، 2010م).

عتر، نور الدين، "منهج النقد في علوم الحديث". (ط32، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2011م).

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري، "قانون التأويل". تحقيق محمد السليماني، (ط1، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1986م).

أبو غدة، أبو زاهد عبد الفتاح بن محمد، "الإسناد من الدين وصفحات مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين". (ط3، حلب: دار البشائر الإسلامية، 2014م).

الغماري، أبو الفضل عبد الله عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني الإدريسي الطنجي، "توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية". تحقيق صفوت جوده أحمد، (ط3، القاهرة: مكتبة القاهرة، 2008م).

قوام السنة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، "الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة". (ط 2، الرياض: دار الراية، 1419هـ).

الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع". (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م).

مرادي، أشرف بن عبد القادر، "أبو عمرو ابن الصلاح (ت643هـ) ومنهجه في كتابه معرفة أنواع علم الحديث تأليفا وتدريسا". (ط1، المغرب: مركز مداد للأبحاث والدراسات، 2024م).

المليباري، حمزة بن عبد الله، "تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح – دراسة نقدية". (ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1997م).

المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر". تحقيق المرتضى الزين أحمد، (ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999م).

نجلاء بشور، "دماغنا المتعلم كيف ننميه؟". مركز دراسات الوحدة العربية، (ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014م).

**References:**

Abū Ghuddah, Abū Zāhid ʻAbd al-Fattāḥ ibn Muḥammad. *Al-Isnād min al-dīn wa-ṣafaḥāt mushriqah min tārīkh samāʻ al-ḥadīth ʻinda al-muḥaddithīn* (The Chain of Transmission from Religion and Bright Pages from the History of Hearing Hadith Among Hadith Scholars). 3rd ed. Aleppo: Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, 2014.

Abū Shuhbah, Muḥammad ibn Muḥammad. *Al-Wasīṭ fī ʻulūm wa-muṣṭalaḥ al-ḥadīth* (The Intermediate in the Sciences and Terminology of Hadith). Jeddah: Dār al-Maʻrifah.

Al-Āmidī, Sayf al-Dīn Abū al-Ḥasan ʻAlī ibn Muḥammad. *Al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām* (The Perfection in the Principles of Rulings). 1st ed. Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2008.

Al-Aṭrash, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. *Al-Masālik al-tarbawīyah wa-al-maʻrifīyah wa-atharuhā fī taḥṣīl al-malakah al-ḥadīthīyah* (Educational and Cognitive Pathways and Their Effect on Acquiring Hadith Proficiency). 1st ed. Morocco: Markaz Midād lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt, 2024.

Al-Ghumārī, Abū al-Faḍl ʻAbd Allāh ʻAbd Allāh ibn Muḥammad ibn al-Ṣiddīq al-Ḥasanī al-Idrīsī al-Ṭanjī. *Tawjīh al-ʻināyah li-taʻrīf ʻilm al-ḥadīth riwāyatan wa-dirāyatan* (Directing Attention to Defining the Science of Hadith in Narration and Knowledge). Edited by Ṣafwat Jawdah Aḥmad. 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Qāhirah, 2008.

Al-Jazā'irī, Ṭāhir ibn Ṣāliḥ. *Tawjīh al-naẓar ilá uṣūl ahl al-naẓar* (Directing the Sight to the Principles of the People of Insight). Edited by Muḥammad al-Bayḍānī. 1st ed. Cairo: Dār al-Imām Aḥmad, 2012.

Al-Juwaynī, Abū al-Maʻālī ʻAbd al-Malik ibn ʻAbd Allāh. *Al-Burhān fī uṣūl al-fiqh* (The Proof in the Principles of Jurisprudence). Edited by Ṣalāḥ ʻUwayḍah. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1418H.

Al-Kāsānī, ʻAlā' al-Dīn Abū Bakr ibn Masʻūd al-Ḥanafī. *Badā'iʻ al-ṣanā'iʻ fī tartīb al-sharā'iʻ* (Wonders of Crafts in the Arrangement of Laws). 2nd ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1986.

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn ʻAlī ibn Thābit. *Al-Jāmiʻ li-akhlāq al-rāwī wa-ādāb al-sāmiʻ* (The Comprehensive Collection on the Ethics of the Narrator and the Manners of the Listener). Edited by Ṭāriq ibn ʻAbd al-Wāḥid ibn ʻAlī. 1st ed. Riyadh: Dār Ibn al-Jawzī, 2012.

Al-Malībārī, Ḥamzah ibn ʻAbd Allāh. *Taṣḥīḥ al-ḥadīth ʻinda al-Imām Ibn al-Ṣalāḥ - dirāsah naqdīyah* (Authentication of Hadith According to Imam Ibn al-Salah - A Critical Study). 1st ed. Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 1997.

Al-Munāwī, Muḥammad ʻAbd al-Raʾūf ibn Tāj al-ʻĀrifīn. *Al-Yawāqīt wa-al-durar fī sharḥ Nukhbat Ibn Ḥajar* (The Sapphires and Pearls in Explaining Ibn Hajar's Elite). Edited by al-Murtaḍá al-Zayn Aḥmad. 1st ed. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1999.

Al-Sakhāwī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān. *Al-Tawḍīḥ al-abhar li-tadhkirat Ibn al-Mulaqqin fī ʻilm al-athar* (The Clearer Clarification of Ibn al-Mulaqqin's Memorandum in the Science of Traditions). 1st ed. Riyadh: Maktabat Aḍwāʾ al-Salaf, 1998.

Al-Sakhāwī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān. *Fatḥ al-mughīth bi-sharḥ Alfīyat al-ḥadīth* (The Helper's Opening in Explaining the Thousand-Line Poem on Hadith). Edited by ʻAbd al-Karīm al-Khuḍayr and Muḥammad Āl Fuhayd. 4th ed. Riyadh: Maktabat al-Minhāj, 2016.

Al-Sarīrī, Abū al-Ṭayyib Mawlūd. *Al-Qānūn fī tafsīr al-nuṣūṣ* (The Law in Interpreting Texts). 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2006.

Al-Sarīrī, Abū al-Ṭayyib Mawlūd. *Tajdīd ʻilm uṣūl al-fiqh* (Renewal of the Science of Jurisprudence Principles). 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2005.

Al-Shatrī, Mashārī ibn Saʻd. *Ghamrāt al-uṣūl al-mahāmm wa-al-ʻalāʾiq fī ʻilm uṣūl al-fiqh* (The Immersions of Principles: Tasks and Relations in the Science of Jurisprudence Principles). 2nd ed. Riyadh: Markaz al-Bayān lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, 2016.

Al-Sulaymānī, Abū al-Ḥasan Muṣṭafá. *Al-Jawāhir al-Sulaymānīyah ʻalá al-manẓūmah al-Bayqūnīyah* (The Sulaimani Jewels on the Bayquniyyah Poem). 1st ed. Riyadh: Dār al-Kayān, 2006.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. *Tadrīb al-rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawawī* (Training of the

Narrator in Explaining al-Nawawi's Approximation). Edited by Naẓar al-Fāryābī. 8th ed. Riyadh: Dār Ṭaybah, 1427H.

Ibn Abī Ḥātim, Abū Muḥammad ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Rāzī. Al-Jarḥ wa-al-taʻdīl (Disparagement and Validation). 1st ed. Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 1952.

Ibn al-ʻArabī, Abū Bakr Muḥammad ibn ʻAbd Allāh al-Maʻāfirī. *Qānūn al-ta'wīl* (The Law of Interpretation). Edited by Muḥammad al-Sulaymānī. 1st ed. Jeddah: Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al-Islāmīyah, 1986.

Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abū al-Saʻādāt al-Mubārak ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʻAbd al-Karīm al-Shaybānī al-Jazarī. Jāmiʻ al-uṣūl fī aḥādīth al-Rasūl (Comprehensive Collection of Principles in the Hadiths of the Messenger). Edited by ʻAbd al-Qādir al-Arnā'ūṭ et al. 3rd ed. Damascus: Dār Ibn Kathīr, 2016.

Ibn al-Ṣalāḥ, Abū ʻAmr ʻUthmān ibn ʻAbd al-Raḥmān al-Shahrazūrī. *'Ulūm al-ḥadīth* (Sciences of Hadith). Edited by Nūr al-Dīn ʻItr. 32nd ed. Damascus: Dār al-Fikr; Beirut: Dār al-Fikr al-Muʻāṣir, 2017.

Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad. *A-laysa al-ṣubḥ bi-qarīb?* (Is Not the Morning Near?). 3rd ed. Cairo: Dār al-Salām, 2010.

Ibn Daqīq al-ʻĪd, Abū al-Fatḥ Taqī al-Dīn Muḥammad ibn ʻAlī. *Al-Iqtirāḥ fī bayān al-iṣṭilāḥ* (The Proposal in Explaining Terminology). Edited by Qaḥṭān al-Dūrī. 1st ed. Amman: Dār al-ʻUlūm, 2006.

Ibn Ḥajar al-ʻAsqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī. *Al-Nukat ʻalá kitāb Ibn al-Ṣalāḥ* (Comments on the Book of Ibn al-Salah). Edited by Rabīʻ al-Madkhalī. 2nd ed. Algeria: Dār al-Mīrāth, 2017.

Ibn Ḥajar al-ʻAsqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī. *Itḥāf al-maharah bil-fawā'id al-mubtakarah min aṭrāf al-ʻasharah* (Gifting the Skilled with Novel Benefits from the Sides of the Ten). Edited by the Center for Sunnah and Seerah Service. 1st ed. King Fahd Complex for the Printing of the Quran, 1994.

Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī. *Nuzhat al-naẓar fī sharḥ nukhbat al-fikar* (The Pleasure of Sight in Explaining the Elite of Thought). Edited by Muḥammad Marābī. 3rd ed. Damascus: Dār Ibn Kathīr, 2017.

Ibn Jamā‘ah, Abū ‘Abd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn Ibrāhīm. *Al-Manhal al-rawī fī mukhtaṣar ‘ulūm al-ḥadīth al-nabawī* (The Quenching Spring in the Abridgment of the Sciences of Prophetic Hadith). Edited by Muḥyī al-Dīn Ramaḍān. 2nd ed. Damascus: Dār al-Fikr, 1986.

Ibn Rajab al-Ḥanbalī, Abū al-Faraj Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad. *Sharḥ ‘ilal al-Tirmidhī* (Explanation of the Defects of al-Tirmidhi). Edited by Hammām Sa‘īd. 7th ed. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 2015.

‘Itr, Nūr al-Dīn. *Manhaj al-naqd fī ‘ulūm al-ḥadīth* (The Method of Criticism in the Sciences of Hadith). 32nd ed. Damascus: Dār al-Fikr; Beirut: Dār al-Fikr al-Mu‘āṣir, 2011.

Murādī, Ashraf ibn ‘Abd al-Qādir. *Abū ‘Amr Ibn al-Ṣalāḥ (d. 643H) wa-manhajuhu fī kitābihi Ma‘rifat anwā‘ ‘ilm al-ḥadīth ta’līfan wa-tadrīsan* (Abu Amr Ibn al-Salah (d. 643H) and His Method in His Book "Knowledge of the Types of the Science of Hadith" in Composition and Teaching). 1st ed. Morocco: Markaz Midād lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt, 2024.

Najlā’ Bashūr. *Dimāghunā al-muta‘allim kayfa nummīh?* (Our Learning Brain: How Do We Develop It?). 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2014.

Qiwām al-Sunnah, Abū al-Qāsim Ismā‘īl ibn Muḥammad ibn al-Faḍl ibn ‘Alī al-Qurashī al-Ṭulayḥī al-Taymī al-Aṣbahānī. *Al-Ḥujjah fī bayān al-maḥajjah wa-sharḥ ‘aqīdat ahl al-sunnah* (The Argument in Explaining the Method and Explaining the Creed of the People of the Sunnah). 2nd ed. Riyadh: Dār al-Rāyah, 1419H.

Ṣādiqī, Muṣṭafá. *Minhāj tadrīs al-fiqh* (Curriculum for Teaching Jurisprudence). 1st ed. United States of America: The International Institute of Islamic Thought, 2012.